

تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs للمقترضين و دورها في الحد

من التعثر المصرفي

م.م. عدي عبد هزام

(كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات / جامعة الانبار)

Applying the 5Cs creditworthiness standards for borrowers and
their role in reducing bank defaults

Oday abid hazzam

oda.abid@uoanbar.edu.iq

المخلص

تهدف الدراسة الى معرفة ماهية معايير الجدارة الائتمانية للزبون والدور الذي تلعبه في الحد من تعثر المصرف نظرا لأهمية تطبيق تلك المعايير باعتبارها ميزان التقييم للزبون قبل اتخاذ قرار عملية منح الائتمان ومن اجل تحقيق الاهداف التي سعت الدراسة اليها تم اعداد استمارة استبانة مخصصة لهذا الغرض واعداد عدة اسئلة لتحقيق الغرض بعد ان تم عرض الاسئلة على مجموعة محكمين لبيان رصانة وعلمية تلك الاسئلة اذ بين التحليل الاحصائي لتلك الاجابات الفئة المستهدفة ان تطبيق جميع معايير الجدارة الائتمانية مهم ولجميع المصارف بهدف درء مخاطر السيولة والذي يؤدي بطبيعة الحال الى تعثر المصرف والافلاس والتصفية , لذلك تم تقسم هذا البحث الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول منهجية البحث متضمنا مشكلة واهمية واهداف وفرضيات البحث ومن ثم الدراسات السابقة اما المبحث الثاني فتضمن الجانب النظري لمتغيرات البحث اما المبحث الثالث فتضمن الجانب العملي للبحث والتحليل الاحصائي لاسئلة الاستبانة ومن ثم اثبات الفرضيات وصولا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

الكلمات المفتاحية الجدارة الائتمانية , الائتمان النقدي , التعثر المصرفي , القدرة على السداد

Abstract

The study aims to know what the customer's creditworthiness standards are and the role they play in reducing the bank's default due to the importance of applying these standards as they are the balance of evaluation for the customer before making the decision to grant credit. In order to achieve the goals that the study sought, a questionnaire form dedicated to this purpose was prepared and several questions were prepared. To achieve the purpose, after the questions were presented to a group of arbitrators to demonstrate the sobriety and scientificity of those questions, as the statistical analysis of the answers of the target group showed that applying all creditworthiness standards is important for all banks in order to ward off liquidity risks, which naturally leads to bank default, bankruptcy, and liquidation, so this was divided. The research is divided into three sections. The first section includes the research methodology, including the problem, importance, objectives, and hypotheses of the research, and then previous studies. The second section includes the theoretical side of the research variables. The third section includes the practical side of the research and statistical analysis of the questionnaire questions, and then proving the hypotheses to reach a set of conclusions and recommendations.

Keywords: Creditworthiness, cash credit, bank default, ability to repay

المقدمة :

في السنوات الاخيرة شهدت بعض المصارف العالمية بشكل عام والعراقية على وجه التحديد ازمتات مالية جعلتها بموقف حرج امام المنافسين من جهة وامام الزبائن من جهة اخرى نتيجة لبعض القرارات التي تم اتخاذها بدون دراسة دقيقة ومن تلك القرارات هي القرارات الائتمانية والذي يعد واحد من اهم القرارات المصرفية كون عملية اتخاذه تحمل في طياتها مخاطر قد تؤدي بالمصرف الى التعثر ومن ثم الافلاس وذلك لان اي نتيجة سلبية في قرار منح

الائتمان يؤدي الى انخفاض السيولة المصرفية وهذا يعني عدم قدرة المصرف على الايفاء بالتزاماته تجاه المودعين وايضاً تأكل رأس المال المصرفي , لذلك ينبغي على المصرف وللحد من التعثر والافلاس وضع معايير معينة اشبه بالمقياس للزبون قبل منحه القرض وكما هو معلوم ان المصارف بشكل عام تسعى الى تحقيق ثلاث اهداف رئيسية هي (الربحية , السيولة, الامان) اذ ان هدف الربحية هو اهم الاهداف بل هو الهدف الرئيسي لعمل المصرف , اذ لاجدوى من وجود المصرف اذا لم يتحقق الربح , فلا اهمية للمصرف بوجود السيولة والامان وعدم وجود الربحية , لذلك فان على المصرف المواءمة بين تلك الاهداف والتركيز على هدف الربحية , اذ ان اعتماد المصرف في ارباحه هو من العوائد الناتجة من منح القروض (الفوائد) , وكذلك فإن الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف تأتي من احتمال عدم سداد تلك القروض من قبل المقترضين لذلك فان دراستنا ستركز على الآلية التي تمكن المصرف من الحفاظ على قيمته السوقية وكذلك على ديمومة البقاء والاستمرار الا وهي معايير الجدارة الائتمانية للمقترض لوصول المصرف الى تحقيق اهدافه المذكورة انفاً .

المبحث الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً : منهجية البحث وتتالف من

مشكلة البحث :

من خلال التطبيق الميداني للباحث في بعض المصارف العراقية التجارية وجد ان بعض المصارف تعتبر تطبيق معايير الجدارة الائتمانية موضوع ثانوي او روتيني عند قيامها بمنح الائتمان للزبائن متجاهلة تعثر الزبون مستقبلاً بالسداد كون المخاطر الائتمانية ملاصقة لعملية منح الائتمان وان اي تعثر بالسداد من قبل المقترضين يكون الخطوة الاولى نحو التعثر المصرفي والانهيار وبالتالي الافلاس , ومن هذا المنطلق يمكن طرح التساؤلات الآتية :

- هل ان تطبيق معايير الجدارة للزبائن يحد من التعثر المصرفي للمصارف العراقية التجارية
- ما هو مدى تطبيق المصارف العراقية التجارية لمعايير الجدارة الائتمانية قبل منح الائتمان .
- هل ان نموذج 5CS المطبق من قبل المصارف العراقية التجارية يكفي للحد من التعثر المصرفي .

٢- اهمية البحث

تأتي اهمية البحث كونه يستعرض واحد من اهم العوامل التي تحمي النظام المصرفي من التعثر الا وهي معايير الجدارة الائتمانية للمقترضين كون المخاطر الائتمانية تكاد تكون ملازمة للقروض المصرفية وان اي عملية تكلّف او تعثر من قبل المقترض في السداد يؤدي الى حدوث عجز بالسيولة المصرفية وهذا بالنتيجة بداية الانهيار .

٣- اهداف البحث

تكمن اهمية البحث في عدد من المحاور والتي يمكن ايجازها بالنقاط الآتية :

- ١- بيان الدور الذي تلعبه تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5CS في الحد من التعثر المصرفي .
- ٢- كشف العلاقة ما بين معايير الجدارة الائتمانية 5CS والقروض المتعثرة.

٤- فرضيات البحث

- الفرضية ١: توجد علاقة معنوية بين دور معايير الجدارة الائتمانية 5CS في الحد من التعثر المصرفي .
- الفرضية ٢: توجد علاقة معنوية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5CS في الحد من التعثر المصرفي .

٥- اسلوب البحث

سيتم جمع البيانات من خلال إجراء عملية المسح عن طريق توزيع اسئلة الإستبانة بصورة الكترونية عبر الإنترنت وذلك لجمع الآراء والملاحظات من موظفي المصارف المعنيين بالموضوع (موظفي اقسام الائتمان وموظفي اقسام المخاطر والامتنال) وبعض المدققين المعنيين بعملية التدقيق ونظام الرقابة الداخلية بالإضافة الى الاساتذة الجامعيين في مجال الاختصاص. اذ سيتم تحليل تلك البيانات باستخدام برامج الإحصاء المتاحة SPSS وتحليل الانحدار لايجاد او عدم ايجاد العلاقات بين المتغيرات وصولاً الى النتائج ومن ثم التوصيات.

ثانياً : بعض الدراسات السابقة :

- ١- دراسة (خضير , ٢٠٢١) , بعنوان

معايير الجدارة الائتمانية للزبائن وأثرها في سيولة ونتيجة نشاط المصارف التجارية العراقية الخاصة
اهداف البحث :

من اهم الاهداف التي سعى البحث الى تحقيقها هي

- ١- قياس مامدى تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs من قبل المصارف عينة العراقية التجارية للمقترضين .
- ٢- بيان اعتماد معايير الجدارة الائتمانية كأداة للتحليل الائتماني التي قد تساعد في تخفيض خطر عدم السداد من قبل المقترضين .

اهم الاستنتاجات :

ان عملية تطبيق معايير الجدارة الائتمانية من اهم الادوات التي تساعد على تخفيض مخاطر عدم السداد اذا ماتم تطبيقها بشكل سليم . وكذلك ضعف الخبرة والمعرف بالية تطبيق معايير الجدارة الائتمانية من قبل العاملين في اقسام الائتمان .

- ٢- دراسة السلطان , ٢٠٠٧ , بعنوان (الديون المتعثرة وأثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية) .

اهداف البحث

سعى البحث الى التعرف على ظاهرة الديون المتعثرة في المصارف العراقية ومعرفة اهم الاسباب لظاهرة التعثر وتحليلها وماهي الاثار والنتائج عن التعثر ومن ثم وسائل وطرق التخفيف والمعالجة للتعثر المصرفي .

اهم الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى ان تردي وانخفاض نشاط المقترض وعدم استخدامه للقرض حسب الغرض المخصص له سبب من اسباب التعثر , كذلك ضعف الوعي الائتماني لدى موظفي اقسام وشعب الائتمان في تنفيذ التعليمات بصورة عامة والائتمانية بصورة خاصة وقلة المتابعة من ادارة المصرف تؤدي الى منح تسهيلات ائتمانية نقدية بدون ضمانات او بضمانات غير كافية .

دراسة Nyong , 2014 بعنوان

The Realltionship Between Credit Risk Management And Non – Performing Loans In the Commercial Banks In Kenya
العلاقة بين مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة في المصارف التجارية في كينيا .

اهداف البحث :

التحقيق من وجود علاقة ما بين ادارة مخاطر الائتمان والقروض المتعثرة في مصارف كينيا , والتأكد من وجود علاقة ما بين المقترض ومخاطر عدم السداد
اهم الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى ان اغلب المصارف عينة البحث لديها نظام سليم لادارة مخاطر الائتمان وان وجود نظام ضعيف لادارة الائتمان وتقييم المقترضين يؤدي الى التعثر في السداد والتلكؤ من قبل الزبائن كذلك ان تطبيق معايير الجدارة الائتمانية لا يكفي وحده عند منح القرض بل يجب على المصرف رصد التغيرات في الوضع المالي للمقترض.

المبحث الثاني :التأطير النظري (معايير الجدارة الائتمانية 5Cs ودورها في الحد من التعثر المصرفي)

اولاً : مفهوم وتعريف الجدارة الائتمانية قبل التطرق الى توضيح اهمية تطبيق معايير الجدارة الائتمانية لابد من التطرق الى تعريف الجدارة الائتمانية نفسها اذ عرفت بانها القدرة والارادة من قبل العميل على سداد التزاماته للقرض الممنوح له من قبل المصرف , اذن يمكن القول ان الجدارة الائتمانية تعتمد على الثقة التي يوليها المصرف للعميل ورغبة العميل بالالتزام بتسديد التزاماته وحسب التوقيعات المحددة مسبقاً (Orlovs&Braslines,2013:69). وعرفت ايضاً بانها العملية التي يتم من خلالها اتباع طريقة معينة او مجموعة من الشروط والقواعد لتصنيف زبائن المصرف الذين يرومون الحصول على ائتمان نقدي فيتم من خلال تطبيق تلك القواعد رفض او قبول طلب الزبائن للقرض , (Ahlberg , and Andersson, 2012,10) , كذلك أشارت لجنة بازل المنعقدة ي سنة 1999 على المصارف التي تسعى لأن يكون لها عمليات منح سليمة للائتمان ينبغي أن تعمل ضمن معايير محددة لمنح الائتمان , وينبغي أن تتضمن هذه المعايير إشارة واضحة للسوق الذي يستهدفه المصرف و هم شامل للمقترض أو الطرف المقابل, فضلاً عن الغرض من منح القرض ومصادر سداده . (nyong,o,2014: 16)

١١ : اهمية معايير الجدارة الائتمانية

ان لتطبيق معايير الجدارة الائتمانية اهمية كبيرة لاسيما للمصرف نذكر منها :

بناء علاقة ائتمانية جديدة بين طرفي العقد منح الائتمان وهما كلاً من المصرف والمقترض، والمقصود بالعلاقة الجديدة هو العميل الجديد مقدم طلب منح الائتمان اداة مهمة للحد او تقليل الخسائر الناجمة عن تعثر سداد القروض من قبل المقترضين نتيجة الافراط في منح الائتمان (العمار وقصيري، ٢٠١٥ : ٢٢٣) تقليل مخاطر الائتمان نتيجة الحذر في اختيار المقترض ومن ثم اختيار الزبون الجيد (ابو عيدة ، ٤٤ : ٢٠١٤) المتابعة والرقابة الفاعلة والتأكد من استغلال المقترض فعلياً للقرض حسب الغرض المحدد من قبل الزبون ، (بن شنب، ٢٠٠٨ : ٨٢) .

٢-١ : نماذج قياس الجدارة الائتمانية

أ- نموذج 3Cs : يطلق على هذا النوع بالخصائص الثلاثة للائتمان النقدي ويقوم هذا النموذج بدراسة ثلاث خصائص للزبون قبل منحه القرض وهي (رأس مال ، الصفات الشخصية ، القدرة على السداد (القرض والفوائد) ، (الانصاري ، ٢٥٦ : ٩) .

ب- نموذج 4Cs : ويعرف هذا النموذج بالرباعي كونه يعتمد على دراسة اربع سمات قبل الموافقة على منح الائتمان وهي كلاً من (رأس المال للمقترض ، القدرة على السداد (اصل القرض مع الفوائد) ، الصفات الشخصية للمقترض ، الظروف ، (الجابر ، ٢٠١٨ : ١٤) .

ت- نموذج 5Cs : يتكون هذا من خمس اجزاء تبدأ جميعها بالحرف C في اللغة الانكليزية وهي :
أ- شخصية العميل character : ويقصد بها اخلاقيات الزبون ووجود الواعز في داخله على سداد التزاماته تجاه المصرف لان اساس منح القرض يعتمد على الثقة المتبادلة بين اطراف العقد ، (العرمان ، ٢٠٢٢ : ١٢) .

ب- القدرة على السداد (Capability) : تعني قدرة الزبون على تحقيق دخل كاف يمكنه من تسديد التزاماته للمصرف المانح للائتمان ، (ابي محمود وعبد الهادي ، ٢٠١٥ : ٢٦٩) .

ت- رأس المال Capital : اي رأس المال الخاص بالزبون (المقترض) اي متانة وملاءة الزبون المالية وهو المؤشر الاول الذي يدل على مدى التزام الزبون بالتزاماته بالسداد اذ يقوم المصرف بتحليل القوائم المالية للزبون للتأكد من مركزه المالي قبل ان يوافق المصرف على منح القرض ، خضير ، (٢٠٢١ : ٤١) .

ث- الضمان Collateral : اذ نعني بالضمان الاداة التي يمكن من خلالها تجنب الطرف الدائن وهو المصرف من الخسارة في حال تعثر المدين المقترض من سداد التزاماته وذلك عن طريق الرجوع الى الضمان اذ يكون الضمان بعدة اشكال اما يكون اصول او اشخاص او غيرها من اشكال الضمانات التي يمكن تسيلها ، (عابد ، ٢٠١٧ : ١١١) .

ج- الظروف Conditions : ان موظف الائتمان ومحلل طلب الائتمان ينبغي عليه دراسة وتحليل ظروف الزبون المحيطة به سواء الظروف العامة والخاصة حيث نعني بالظروف الخاصة هي الظروف المحيطة بالمشروع المراد تمويله ، اما الظروف العامة فنعني بها الظروف الاقتصادية العامة في المجتمع كذلك الاطار التشريعي والقانوني الذي تعمل به المنشأة العائدة للزبون (عبيد ، ٢٠٠٩ : ٢٣) .
ويوجد هناك نماذج اخرى للجدارة الائتمانية نذكر منها (5Ps, نموذج PRISM, نموذج 18Cs, (الدباس ، ٢٠١٤ : ٧٣) .

ثانياً التعثر المصرفي

١ : مفهوم وتعريف التعثر المصرفي

يعد التعثر المصرفي مشكلة تواجه معظم المؤسسات المصرفية وفي معظم دول العالم ومن بينها الدول النامية الامر الذي يؤدي الى تعرضها الى الخسائر المالية الفادحة نتيجة لعدم قدرة العملاء بتسديد التزاماتهم من أقساط القروض و فوائدھا المستحقة في اوقاتها ، وبناءً على ماتم ذكره يمكن تعريف التعثر المصرفي بانه كافة التسهيلات الائتمانية النقدية التي قام المصرف بمنحها للزبائن وتعسر الحصول عليها مع فوائدھا بمواعيدها المحددة نتيجة لتعثر الزبون بالسداد وبالتالي تعثر المصرف بالايفاء بالتزاماته تجاه الزبائن ،(حسين ، عبد الخالق ، ٢٠١٩ : ٤) .

٢ : اسباب التعثر المصرفي

بما ان المصرف هو المسؤول عن منح القرض بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة قبيل اتخاذ قرار منح القرض فبالتالي فان اي تقصير من قبل المصرف بخطوات منح القرض يؤدي الى تعثره ، ومن بين اهم تلك الاسباب المتعلقة بالمصرف : ، (العرمان ، ٢٠٢٢ : ١٧) ، (بارق ، ٢٠٠٨ : ٩ - ٨) .

١ - عدم قدرة المصرف على تقدير الاحتياجات النقدية الفعلية للمقترض .

٢ - ضعف الدقة عند اجراء التحليل الائتماني .

٣ - وجود اخطاء في تقدير الضمانات المقدمة من قبل العميل .

٤ - ضعف السياسة الائتمانية للمصرف .

٥ - القيام بمنح القرض على شكل دفعة واحدة .

٦ - عدم الاخذ بمعايير الجدارة الائتمانية للعميل قبل منح القرض .

٧ - عدم المتابعة الدورية للمشروع الممول من قبل المصرف.

٣٢ : مراحل التعثر المصرفي

تناول الكثير من الباحثين مرحلة التعثر المالي ومن ضمنهم الباحث جون ارجنتي , (John Argenti , 13,1987) والذي عرفها بانها سير المؤسسة المصرفية بالطريق الذي يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن , والتعثر المصرفي لا يأتي بدفعة احده بل يمر بعدة مراحل للوصول الى مرحلة التعثر المصرفي وهذه المراحل هي (بزام, ٢٠١٤ : ٧-٨) (الظاهر وآخرون , ٢٠٠٧ : ٥١٩-٥٢٠) :

١- مرحلة حدوث العارض : وتعد هذه البداية الحقيقية للتعثر المصرفي اذ ان اي عارض يحدث يعد اختباراً لادارة المصرف فإذا تنبه له وادرك خطورته لم يحدث اي تعثر والعكس في حال اهمله ذلك العارض فانه سيكون مقدمة لمرحلة اخرى من مراحل التعثر .

٢- مرحلة التجاهل للوضع القائم : ففي هذه المرحلة يتم تنبيه القائمين من حيث الاسباب والبواعث التي تؤثر على عملية التعثر المصرفي , الا انهم يتجاهلون ويقللون من شأنها .

٣- مرحلة التعايش مع التعثر المصرفي : وتعد هذه المرحلة من اخطر المراحل على الاطلاق اذ يعد التعثر جزء من الطابع اليومي للحياة في المصرف ويكون المصرف على وشك الافلاس ويتم في هذه المرحلة التوقف عن اي استثمارات جديدة .

٤- مرحلة الوصول الى الازمة المدمرة : ففي هذه المرحلة تصل اخبار التعثر الى المتعاملين مع المصرف لاسيما المودعين فتتعد الثقة بالمصرف فيلجأ المودعين الى اسرع الطرق لسحب ودائعهم خشية من صعوبة الحصول عليها مستقبلاً .

٥- مرحلة التصفية : ففي هذه المرحلة يلجأ المساهمون الى تصفية المصرف وتوزيع الخسائر بينهم على اساس حصة كل مساهم وبذلك تسحب الرخصة منه من قبل البنك المركزي .

٤٢ : وسائل الحد من التعثر المصرفي (حديد , ١٦٦ : ٢.١) :

١- الدقة في اختيار الموظفين العاملين في اقسام الائتمان المصرفي .

٢- الدقة في دراسة طلبات الحصول على ائتمان نقدي خصوصاً الزبائن الحاصلين على قروض من مصارف اخرى والتأكد من مدى سداد القروض في موعدها دون تاخير .

٣- رفض طلبات الحصول على ائتمان للزبائن الراغبين بالحصول على قروض اعلى من طاقته الاستثمارية والادارية .

٤- التطبيق الدقيق لمعايير الجدارة الائتمانية 5Cs للراغبين بالحصول على قروض مصرفية .

٥- التأكد من الضمانات المقدمة ومدى كفاءتها وحجم القرض الممنوح .

٦- زج الملاكات المصرفية بدورات تعليمية لتطوير مهاراتهم ورفع مستوياتهم .

المبحث الثالث : الجانب العلمي

ادوات جمع البيانات

في هذه الدراسة ، قام الباحث باللجوء إلى اعتماد اسئلة الإستبانة كأداة مهمة من ادوات جمع وتحليل وجهات نظر العينة المستهدفة التي. إذ ان اسئلة الإستبانة تم ووضعتها وتطويرها بناءً على بعض الدراسات سابقة ومن ثم تعديلها لتتسم مع الأهداف التي سعى الباحث لتحقيقها في هذا البحث. حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يحتوي خمس درجات من الاجابات المحتملة تبدأ من (موافق بشدة) وتنتهي بـ (غير موافق بشدة) ، ولتحسين وصياغة الأسئلة. قبل بدء المشاركة، تمت عملية وضع أهداف البحث بشكل واضح امام للمشاركين مما أتاح لهم الاجابة بمحض إرادتهم، لذلك تم الحصول على مجموع (٥٧) استجابة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والاهلية لأقسام العلوم المالية والمصرفية والتقنيات المحاسبية والمحاسبة في الجامعات إضافة الى موظفي اقسام الائتمان وادارة المخاطر ومراقبي الامتثال في المصارف العراقية الخاصة ، وتم تحليل (٥١) استبياناً صالحاً بعد ان تم استبعاد (٦) استجابات كونها غير صالحة للتحليل الاحصائي. فنتج عن ذلك استبيان ضم (٢٦) سؤالاً تم توزيعها على مؤرخين أساسيين: الأول يخص (دور معايير الجدارة الائتمانية) والثاني يركز على (تأثير تطبيق دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs للمقترضين في الحد من التعثر المصرفي).

١- فحص صدق وثبات الإستبانة

ولتحليل البيانات عينة الدراسة فقد تم الاعتماد على عدة أدوات إحصائية وصفية مثل (الوسط الحسابي والتكرارات والانحراف المعياري) . وتم ايضا استخدام معامل (ألفا كرونباخ) لفحص موثوقية عناصر الاستبيان ومدى التوافق بين آراء المشاركين في الاجابة على اسئلة الاستبانة .ولضمان مصداقية الأداة البحثية المستخدمة في التحليل، فقد تحكيم اسئلة الإستبانة الموضوعية عن طريق أربعة من الخبراء الماليين والمصرفيين من ذوي الخبرة اضافة الى بعض الاساتذة الجامعيين من ذوي الاختصاص للحكم على مدى صلاحية تلك الاسئلة ودقتها ومحتواها. لذا يعرض الجدول أدناه رقم (١) تفاصيل حول معامل ألفا كرونباخ وثبات النصف لكل قسم من أقسام الدراسة، مما يدل على مستوى الجودة للتقديرات التي تم استخلاصها.

جدول رقم (١) معامل الفا كرونباخ والتجزئة النصفية لكل محور

محور	اسم المحور	عدد الفقرات	قيم الفا	معامل ارتباط بيرسون	معادلة سبيرمان التصحيحية
الاول	دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs للمقترضين	13	0,871	0,780	0,881
الثاني	الحد من التعثر المصرفي	13	0,888	0,793	0,892

الجدول : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS وللقيام بعملية تقييم وجهات نظر عينة الدراسة المستهدفة حول الأهمية النسبية لمتغيرات البحث، تم اللجوء إلى استخدام البرنامج الاحصائي SPSS. إذ تم عن طريقه استخراج الوسط الحسابي ،الانحرافات المعيارية للبيانات والأهميات النسبية ، والجدول رقم (٢) يوضح ذلك جدول (٢) وصف متغيرات البحث

الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات
٨٣.٧١	٠.٧٧٥	٤.٨٠	دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs للمقترضين
٨١.٨٤	٠.٦٦٨	٤.٦٢	الحد من التعثر المصرفي

الجدول رقم (٢) اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ان الجدول اعلاه رقم (٢) يعرض المتوسطات والانحرافات معيارية إذ يعكس الأفضلية والأهمية النسبية لمتغيرات البحث المتعلقة (بتقييم دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs للمقترضين ودورها في الحد من التعثر المصرفي). في الجدول أعلاه ،إذ تراوحت المتوسطات من (٤.٦٢) إلى (٤.٨٠) ، والذي يدل على وجود درجة توافق عالٍ ما بين المتغيرات، مع درجة انحرافات معيارية تتراوح بين (٠,٦٦٨) و(٠,٧٧٥)، والتي تعكس تماسك البيانات فيما بينها. أما بالنسبة للأهمية النسبية، فقد سجل المتغير المستقل قيمة (٨٣,٧١) ، بينما سجل المتغير التابع ما قيمته (٨١,٨٤).
٢- اختبار التوزيع الطبيعي نلاحظ من الجدول أدناه رقم (٣) و الذي يأتي بعد مؤشرات الانحراف (Skewness)، التي تم استخدامها لتقييم توزيع البيانات وتحديد فيما إذا كانت تلتزم بالتوزيع الطبيعي. فإذا كانت قيمة الالتواء تتراوح بين (-١ و ١)، فان هذا يدل على إن عملية توزيع البيانات تميل إلى الطبيعية. جدول رقم (٣) اختبار معامل الالتواء

المتغيرات	معامل الالتواء Skewness
دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs للمقترضين	0.21
الحد من التعثر المصرفي	0.23

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS اذ اظهر الجدول (٣) بشكل واضح أن معامل الالتواء في استطلاع الرأي يتمتع بجودة عالية جدًا. سجلت قيمة معامل الانحراف لدور معايير الجدارة الائتمانية ٠,٢١، بينما بلغت قيمته ٠,٢٣ في الحد من التعثر المصرفي.

والجدير بالذكر أن هذه القيم تندرج ضمن الحدود المحددة بين (١- و ١)، وهذا يدل على أن عملية توزيع البيانات يعتبر طبيعياً، وهذا الشيء يؤكد على الحالة القياسية لمعامل الانحراف.

٣- نتائج الدراسة ١: توجد علاقة معنوية بين دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي. نتائج التحليل جدول رقم (٤) جدول رقم (٤)

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تساهم استخدام معايير الجدارة الائتمانية في تحليل البيانات المالية بدقة أكبر.	٤.٥٩	٠.٥٠
٢	إن تحديد معايير الجدارة الائتمانية 5Cs بشكل صارم تسهم في تقليل التعثر المصرفي	٤.٦٨	٠.٤١
٣	إن معايير الجدارة الائتمانية يجب أن تكون أكثر صرامة للزبائن ذوو المخاطر العالية	٤.٨٥	٠.٦٠
٤	إن أحد أسباب التعثر المصرفي قد يكون بسبب عدم توافق رأي الزبون مع معايير الجدارة الائتمانية	٤.٨٧	٠.٥١
٥	هل يوجد تأثير للتدريب المالي والتوجيه للزبائن في تقليل التعثر المصرفي	٢.٧٠	٠.٦٧
٦	هل إن حالات السماح في تاريخ السداد يحسن من التزام الزبائن بالسداد وتقليل التعثر المصرفي	٤.٣٠	٠.٥٩
٧	تعتبر معايير الجدارة الائتمانية أداة مهمة ممكن أن يستخدمها المصرف لتحديد فيما إذا كان الزبون مؤهلاً للحصول على ائتمان نقدي	٤.٨٩	٠.٤٥
٨	يؤدي تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs إلى تحقيق نوع من التوازن بين تلبية احتياجات الزبائن من القروض وبين حماية المصارف من خطر التعثر المصرفي	٤.٤٦	٠.٥٢
٩	إن تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs بطريقة سليمة يمكن أن يساهم في بناء ثقة العملاء في النظام المصرفي	٤.٨٣	٠.٤٠
١٠	إن تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs بشكل سليم يؤدي إلى عزوف الزبائن لطلب الاقتراض	٤.٤٠	٠.٤١
١١	يؤدي تطبيق معايير الجدارة الائتمانية للحد من عمليات الاستخدام غير الامثل للقروض	٤.٤٥	٠.٥٥
١٢	يعد التعثر المصرفي من الاعباء التشغيلية على المصرف لذلك يمكن من خلال تطبيق معايير الجدارة الائتمانية التقليل من المخاطر التشغيلية .	٣.٣١	٠.٨٠
١٣	يعد التعثر المصرفي من الاعباء المالية على المصارف لذا يمكن التقليل من هذا العبء بتطبيق معايير الجدارة الائتمانية .	٤.٨٦	٠.٤٧

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS من الجدول اعلاه رقم (٥) السابق يتضح لنا ما يلي: تم تسجيل متوسطات الاستجابة لفقرات المحور " توجد علاقة معنوية بين دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي " ضمن نطاق يتراوح ما بين (٢,٧٠) و (٤,٨٩). وبناءً على هذه النتائج فإن درجة الموافقة كانت عالية نسبياً ولجميع فقرات المحور إعلاه، كما تمت الملاحظة بأن أفراد عينة الدراسة قد أبدوا موافقة قوية على الفقرات (١، ٢، ٣، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٣) والتي أشارت إلى أهمية استخدام معايير الجدارة الائتمانية (5Cs) في الحد من التعثر المصرفي. لذلك يرى الباحث تلك النتيجة إلى شعور العينة الخاصة بالبحث بأهمية معايير الجدارة الائتمانية ، فهي تعطي صورة واضحة لكافة المشاركين في المؤسسة المصرفية بما فيهم موظفي أقسام الائتمان ، مما يساعدهم في تحسين دقة القرارات قبيل منح الائتمان المصرفي. بينما جاءت اجابات أحد افراد العينة جاءت غير موافق على الفقرة رقم (٥) إذ كان المتوسط الحسابي لتلك الفقرة هو (٢.٧٠) . وبناءً على ما سبق فقد تم قبول الفرضية . النتائج المتعلقة بالفرضية ٢ : توجد علاقة معنوية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي . جدول (٥) نتائج التحليل الاحصائي لوجود تأثير إيجابياً ذا دلالة احصائية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	قد يحد تطبيق معايير الجدارة الائتمانية من المخاطر المالية في المؤسسة المصرفية.	٨١.٤	٤١.٠
٢	قد يعزز استخدام نظام معايير الجدارة الائتمانية من الأداء المالي العام للمصرف	٤.٨٠	٠.٤٢
٣	يسهم استخدام معايير الجدارة الائتمانية في تقليل الخسائر المالية.	٤.٧١	٠.٥٦
٤	ان تطبيق معايير الجدارة الائتمانية يمكن المصرف من تحديد وتقييم المخاطر المالية بصورة دقيقة.	٤.٦٥	٠.٦٠
٥	يمكن ان يعزز استخدام معايير الجدارة الائتمانية من قدرة المصرف على التنبؤ بالأزمات المالية.	٤.١٧	٠.٦١
٦	يسهم استخدام معايير الجدارة الائتمانية في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر الائتمانية.	٤.٧٥	٠.٥٠
٧	ممكن ان يسهم استخدام معايير الجدارة الائتمانية في تقليل تكاليف إدارة المخاطر الائتمانية	٣.٢١	٠.٦٨
٨	قد يسهم استخدام معايير الجدارة الائتمانية في التوزيع الأمثل للائتمان المصرفي.	٤.٨٩	٠.٤٢
٩	ان استخدام معايير الجدارة الائتمانية قد يسهم في تعزيز المرونة في المؤسسات المصرفية	٤.٩١	٠.٤٠
١٠	ان استخدام معايير الجدارة الائتمانية يسهم في تحسين جودة التدقيق المالي.	٤.٧٩	٠.٤٥
١١	يزيد استخدام معايير الجدارة الائتمانية من ربحية المؤسسة والحد من الخسائر.	٤.٦٨	٠.٥١
١٢	يحسن استخدام معايير الجدارة الائتمانية من سياسة التسعير المصرفية.	٤.٤٩	٠.٦٢
١٣	يساعد استخدام معايير الجدارة الائتمانية في تعزيز قيمة السهم المصرفي في السوق المالي.	٤.٨٩	٠.٤٢

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج spss من خلال الاطلاع على الجدول الذي تمت مراجعته أنه تم ملاحظة متوسطات استجابات العناصر المتعلقة بـ"وجود تأثير إيجابيًا ذا دلالة احصائية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي" ضمن مجال يتراوح من ٣.٢١ إلى ٤.٩١. وعليه، كانت درجات الاتفاق عالية بشكل ملحوظ عبر كافة بنود هذا القسم. كما تم التعبير عن موافقة قوية خصوصًا على البنود (١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٥، ٤، ٣، ٢، ١)، مما يدل على القيمة المعتمدة لتطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في ذلك المجال من خلال تحليل الجدول اعلاه تم ملاحظة الآتي :-

- ينعكس الرأي السائد بين المشاركين في الإستبانة إمتلاكهم للفهم الجيد بخصوص ان استخدام معايير الجدارة الائتمانية قد يسهم في التوزيع الأمثل للائتمان المصرفي،، حيث تقع القيمة المتوسطة لهذا الجانب عند ٤.٨٩ من أصل ٥، ويدل الانحراف المعياري القليل (٠.٤٢) على وجود تقارب وتوافق كبير في وجهات النظر.

- كما يبين الجدول بان المشاركون بالإستبانة عبروا بقوة عن اعتقادهم استخدام معايير الجدارة الائتمانية قد يسهم في تعزيز المرونة في المؤسسات المصرفية ، مع متوسط حسابي بقيمة تبلغ ٤.٩١ وانحراف معياري منخفض (٠.٤٠)، مما يؤكد على الاجماع حول هذه الفكرة.

- ومن جهة اخرى يتجه المشاركون بالإستبانة إلى التأييد بدرجة أقل لفكرة أن استخدام معايير الجدارة الائتمانية يساهم في تقليل تكاليف إدارة المخاطر الائتمانية ، مع متوسط قيمة يسجل ٣.٢١. اذ يُشير الانحراف المعياري النسبي الأعلى (٠.٦٨) إلى وجود تفاوت وتشتت واسع في آراء المشاركين بهذا الخصوص.

٤- اختبار فرضيات الدراسة الفرضية الاولى : توجد علاقة معنوية بين دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي .للتحقق من صحة الفرضية اعلاه قام الباحث بعملية تنفيذ التحليل الإحصائي للبيانات للتأكد من وجود علاقة ذات أهمية إحصائية تبين وجود علاقة معنوية بين دور معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي. لتقييم هذا التأثير، اذ تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، وتقصيل النتائج المبينة في الجدول ادناه رقم (٧) جدول (٧) نتائج معامل الارتباط واختبار t لمعامل الارتباط بين معايير الجدارة الائتمانية 5Cs ودورها في الحد من التعثر المصرفي.

قيمة الارتباط r	معامل	T test	درجة الحرية	قيمة t الجدولية بمستوى (5%)	الدلالة
0.81		12,31	70	1,89	وجود ارتباط

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناءً على البيانات المقدمة في الجدول اعلاه تم احتساب قيمة t إذ جاءت بقيمة تبلغ (١٢.٣١). حيث يتجاوز هذا الرقم قيمة t الجدولية لمستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية البالغة (٧٠) المعتمدة والتي تبلغ (١.٨٩). ونتيجةً لذلك تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام معايير الجدارة الائتمانية في الحد من التعثر المصرفي . كذلك تم احتساب قيمة معامل الارتباط وبلغت (٠.٨١). إذ ان هذه القيمة إيجابية وتشير إلى وجود علاقة طردية بين استخدام معايير الجدارة الائتمانية في الحد من التعثر المصرفي. الفرضية الثانية : (توجد علاقة معنوية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي) جدول (٨) نتائج الانحدار الخطي البسيط بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيم اختبار t معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs	الحد من التعثر المصرفي	0.23	0.37	2.82	86	90.77	وجود تأثير

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- تم تحليل الجدول اعلاه واحتساب قيمة F والتي بلغت ٩٠.٧٧. إذ اتضح أن هذه القيمة تتجاوز قيمة الجدول المعتمدة لمستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٧٠). وبالتالي يشير ذلك إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية في الحد من التعثر المصرفي.
- وبناءً على معامل البيتا الموجب يمكن القول بأن التأثير هو إيجابي، أي أنه توجد هناك علاقة طردية بين المتغيرين. وان قيمة معامل التحديد بلغت ٠.٨٥، وهذا يشير إلى أن ٨٦٪ من التغيرات في معايير الجدارة الائتمانية إذ يمكن تفسيرها بواسطة الحد من التعثر المصرفي. وأن قيمة معامل البيتا بلغت ٠.٣٧ هي قيمة موجبة ودالة. وقيمة t للحد من التعثر المصرفي ٢.٨٢، وهذه القيمة تتجاوز قيمة الجدول المعتمدة لمستوى الدلالة (٠.٠٥) ودرجة الحرية (٧٠)، التي تبلغ 1.88. وبالتالي، يمكن كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$Y = 0.22 + 0.36X$$

- Y : تمثل الحد من التعثر المصرفي .
 - X : تمثل تطبيق معايير الجدارة الائتمانية.
- بناءً على النتائج المذكورة يمكن قبول فرضية توجد علاقة معنوية بين تطبيق معايير الجدارة الائتمانية 5Cs في الحد من التعثر المصرفي."

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- ١- ان تطبيق معايير الجدارة الائتمانية بصورة صارمة يساعد المصرف في تحديد العملاء الاكثر ملائمة لمنح الائتمان المصرفي .
- ٢- ان تطبيق معايير الجدارة الائتمانية لا يكفي وحده عند منح القرض بل يجب على المصرف رصد التغيرات في الوضع المالي للمقترض .
- ٣- قلة الخبرات المتخصصة في مجال تحليل الجدارة الائتمانية للزبون .
- ٤- الضغوط والمحسوبيات قد تطغى على تطبيق معايير الجدارة الائتمانية لطالب منح الائتمان .
- ٥- غياب التنسيق مابين الجهات الرقابية واقسام الائتمان في المصرف بسبب من اسباب التعثر في السداد من قبل المقترض .
- ٦- ان التعثر المصرفي اخطر اسباب التي تؤدي الى مخاطر السيولة وبالتالي الافلاس .

- ٧- ان تطبيق معايير الجدارة الائتمانية يعزز قيمة المصرف السوقية نظرا لثقة المودعين بالمصرف .
٨- ان تطبيق معايير الجدارة الائتمانية في المصارف العراقية شكلي ولايطبق بصورة دقيقة .

التوصيات

- ١- استخدام المصرف تقنيات تكنولوجياية متقدمة لتحليل الجدارة الائتمانية قبل منح القرض لطالب الائتمان .
٢- تعزيز التنسيق والتبادل المعلوماتي بين الجهات الرقابية واقسام الائتمان في المصرف .
٣- زج موظفي الائتمان بدورات تدريبية في الدول التي تتمتع بنظام مصرفي متقدم .
٤- استخدام معايير جدارة ائتمانية موحدة على مستوى القطاع المصرفي ككل والمتابعة من قبل البنك المركزي لمتابعة تطبيق تلك المعايير بشفافية .
٥- تنسيق الجهود مابين مراقبي الامتثال واقسام من جهة وبين مراقبي الامتثال والبنك المركزي من جهة اخرى .

المصادر العربية والأجنبية

المصادر العربية

- ١- الأنصاري, أسامة عبه الخالق, (إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية) جامعة القاهرة- مطبعة كلية التجارة , مصر , الطبعة الاولى , ٢٠٠٩ .
٢- البحوث والدوريات
٣- العمار , رضوان , قصيري , حسين , (دراسة مقارنة لنماذج الجدارة الائتمانية) , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد (٣٧) , العدد (٢) , سنة ٢٠١٥ .
٤- ابو عيدة , عمر محمود , (أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في شمال الضفة الغربية في فلسطين) , مجلة الابحاث المالية والمصرفية , مجلة علمية محكمة تصدر عن المعهد المصرفي الفلسطيني , رام الله , فلسطين , ٢٠١٤ .
٥- بن شنب , محمد امين , (معايير منح القروض البنكية مع دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي -وكالة المدية , شهادة تخرج لنيل درجة الدبلوم العالي في العلوم الاقتصادية , فرع نقود ومالية وبنوك ,المركز الجامعي يحي فارس , معهد العلوم الاقتصادية , الجزائر , ٢٠٠٨ .
٦- ابي محمود , احمد عبد الهادي , ((دور معايير الجدارة الائتمانية للعميل ودوره في اتخاذ القرار الائتماني)) , بحث منشور , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد ٣٧ , العدد ٦ , ٢٠١٥ .
٧- الظاهر , مفيد , عبد الجواد , اسلام , عمر , برهان (العوامل المحدد لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية) بحث منشور في مجلة الابحاث للعلوم الانسانية , المجلد (٢) العدد ٢١ - ٢٠٠٧ .
٨- خضير , محمد احمد , (معايير الجدارة الائتمانية للزبائن واثرها في سيولة المصارف ونتيجة نشاط المصارف العراقية التجارية الخاصة) رسالة ماجستير , في المصارف , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ,جامعة بغداد , ٢٠٢١ .
٩- عابد , أ.د. شريط , (اثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني) , بحث منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية , جامعة تيارت , الجزائر , العدد الرابع , ٢٠١٧ .
١٠- عبيد , فداء عدنان , (قياس مخاطر الائتمان المصرفي والافصاح المحاسبي عن التعثر المالي في المصارف العراقية) اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلي كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في المحاسبة , ٢٠٠٩ .
١١- الجابر , عبد اللطيف احمد , (أثر مؤشرات الجدارة الائتمانية على التسهيلات الائتمانية في المصارف الكويتية) رسالة مقدمة الى مجلي كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة ال البيت كجزء من متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد , ٢٠١٨ .
١٢- الدباس , حسن (العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني للمصارف العالمي في سوريا) رسالة مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد , جامعة دمشق , كجزء من متطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي , ٢٠١٤ .
١٣- حسين , نوار يونس و اسماعيل , هيثم عبد الخالق (الدور الاشرافي للبنك المركزي في حماية المصارف التجارية ,بحث تطبيقي في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل) , بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية , المؤتمر الوطني الرابع لسنة ٢٠٠٩ .
١٤- بارق محمد, بن عامر خالد, القروض المصرفية المتعثرة, الأسباب والحلول, ملتقى حول إصلاح النظام المصرفي, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة ورقلة, 2008 .

١٥- بزاق ، صافية (استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي - دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات المالية الصغير والمتوسطة) ، جامعة قاصدي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ' رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١٤ .

المصادر الأجنبية

Books

- 1- ORLOVS, A; BRASLINS, G. Cluster Impact On Ccompany Creditworthiness: Case of LATVIA. Economic And Management, Vol. 18, No. 1, 2013, p 69.
- 2- Feschijan , Daniela , (Analysis of the Creditworthiness of Bank LoanApplicants) , Economics and Organization , Vol. 5(3), 273-280 ,(2008) .
- 3- Ahlberg , Heléne , and , Andersson , Lin , (How banks manage Credit Ratings For Small Businesses and What is the Impact of Basel III ? Implementation of Smaller and Larger Banks in Sweden), Jonkobeg University - Junköping International Business School ,Master Thesis within Business Administration ,2012.
- 4- Nyong'o , Julian Nyawuana , (The Relationship Between Credit Risk Management and Non-Performing Loans in Commercial Banks in Kenya) , a research project submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of The Degree of Master of Business Administration , School of Business , University of Nairobi , (2014) .
- 5- John Argenti (1986): Predicting Corporate Failure, Accountancy.
- 6- Younas, A., & Kassim, A. A. M., (2019), Essentiality of internal control in Audit process. International Journal of Business and Applied Social Science, 5(11), 1-6.